

**تصدر عن مؤسسة المستقلين الدولية
(نشرة إسبوعية إخبارية لقضايا الهجرة غير النظامية)**

رئيس التحرير : سحر المليجي

رئيس مجلس الادارة : بسمة فؤاد

النشرة الإخبارية

المجلس الدستوري الفرنسي ينتصر للمهاجرين و يرفض 35 بندا من قانون الهجرة الجديد والحزب اليميني المتشدد يطالب باستفتاء شعبي عن "الهجرة"



رفض المجلس الدستوري الفرنسي، أجزاء واسعة من قانون الهجرة، والتي تم اضافتها من جانب اعضاء البرلمان من الحزب اليميني المتشدد، على مقترح القانون الذي قدمته حكومة إيمانويل ماكرون.

حيث أعلن المجلس عن رفضه لـ 35 من أصل 86 بنداً في القانون، حيث رأى المجلس أن 32 منها، لا مكان لها في النص، على أساس أنها لا تتعلق بموضوع القانون، مع امكانية قبول تعديل 3 بنود أخرى، للاحقاً كجزء من تشريعات أخرى مختلفة، حيث أبقى المجلس على البنية الأصلية التي عرضتها الحكومة، مع قسم كبير مخصص لتسهيل إجراءات طرد الأجانب من مرتكبي الجنح.

كان البرلمان الفرنسي قد وافق في 19 ديسمبر على مشروع قانون جديد للهجرة قد تقدمت به حكومة ماكرون، إلا ان الأعضاء التسعة في المجلس المناط البت في مدى دستورية القوانين، قد رفضوا غالبية التدابير التي أثارت انتقادات واحتجاجات كبيرة، مثل تقليص حصول الأجانب من غير الأوروبيين على إعانات، وتحديد حصص هجرة سنوية وتشديد شروط لم شمل العائلات. وأكد وزير الداخلية جيرالد دارمانان، أن المجلس الدستوري قد صدق على نص الحكومة بالكامل، مضيفاً أن السلطة التنفيذية أخذت علماً برفض الكثير من البنود التي أضافها البرلمان لعدم احترامها الإجراءات البرلمانية المرعية.

ومع رفض المحكمة الدستورية للإضافات البرلمانية المتشددة، فقد ندد رئيس التجمع الوطني اليميني المتطرف جوردان بارديلا بحصول انقلاب من قبل القضاة بدعم من الرئيس، معتبراً أن "قانون الهجرة ولد ميتاً". ودعا إلى إجراء استفتاء حول الهجرة.

فيما قال جان كلود ساموييه رئيس منظمة العفو الدولية أن المجلس الدستوري قد سجل انتصاراً. كان 27 نائباً من أصل 248 عضواً بالبرلمان، قد عارضوا نص القانون، في حين استقال أوريليان روسو وزير الصحة الذي ينتمي للجناح اليساري في الحكومة من منصبه بعد إقراره.

وقال جان-كلود ساموييه رئيس منظمة العفو الدولية خلال تجمع قرب المجلس الدستوري "سجل انتصار هذا المساء، فيما تحدثت أوساط اليسار عن صفحة وعن درس في دولة القانون" فيما صدرت دعوات لسحب قانون سيء.

ورأى أوليفيه فور، الأمين العام للحزب الاشتراكي، أن الحكومة ستحمل وصمة العار التي لا تمحى بدعوتها إلى التصويت على قانون يتماهى مع مواقف اليمين المتطرف التاريخية بضغط من حزب الجمهوريين.

واعتبر مانويل بومبار، منسق حزب "فرنسا الأبية"، أن القانون بات مبتوراً بشكل كامل ولا شرعية له بتاتاً "و"يجب أن يسحب".

المحكمة العليا الأمريكية ترفض "أسلاك تكساس الشائكة"

المحكمة العليا الأمريكية ترفض "أسلاك تكساس الشائكة" على الحدود المكسيكية رفضت المحكمة العليا الأمريكية، تركيب حاكم ولاية تكساس جريج أبوت، لأسلاك شائكة على طول أميال من الحدود مع المكسيك، حيث صدر حكم المحكمة ضد "أبوت".

إلا أن الحزب الجمهوري أعلن تأييده قرارات "أبوت" لمواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث تعهد الحزب بإضافة المزيد من الأسلاك الشائكة للقضاء على ما وصفه بالغزو.

وأصدر 25 حاكماً جمهورياً بياناً مشتركاً للنظام مع أبوت من أجل "تكثيف جهود حماية المواطنين الأمريكيين من المستويات التاريخية للمهاجرين غير الشرعيين .

كان أبوت قد قام بتركيب أسلاك شائكة على طول 45 كيلو متر، ضمن عملية "لون ستار" في مدينة إيجل باس، القريبة من نهر ريو غراندي، والذي يعد أحد أكثر المناطق إزدحاماً بالمهاجرين غير النظاميين القادمين من المكسيك.

ويعتبر السياسيون، حكم المحكمة العليا، انتصاراً لإدارة الرئيس جو بايدن الديمقراطي في مواجهتها مع تكساس، حيث حكم القضاة بأغلبية 5 مقابل 4 بأن دورية الحدود الأمريكية، يمكنها قطع أو إزالة الأسلاك الشائكة التي أقامها الحرس الوطني في تكساس، فيما يطالب الحزب الديمقراطي بايدن، باتخاذ موقف أكثر صرامة ضد تكساس.

وقالت وزارة العدل إن السياج يعيق عمل عملاء حرس الحدود لأنه يشكل خطراً على كل من المهاجرين وجهات إنفاذ القانون.

كان حاكم تكساس قد اتهم إدارة بايدن بأنها تخلت عن مسؤوليتها في تأمين الحدود وإنفاذ القوانين، وأن تكساس تقوم بتأمين الحدود، وبواجهه أبوت تحديات قانونية من البيت الأبيض في عهد بايدن بسبب أوامره بتركيب حواجز عائمة في نهر ريو غراندي وسجن آلاف المهاجرين بتهم التعدي على ممتلكات الغير، كما أنه يقوم بنقل المهاجرين بالحافلات إلى المدن والولايات الديمقراطية.

النمسا تستعد لاستقبال العمالة المهرة وإرسال طالبي اللجوء المرفوضين إلى "دول ثالثة"



أعلن المستشار كارل نيهامر مستشار النمسا عن تفاصيل خطة حزب الشعب الحاكم حتى 2030 للاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية إلى بلاده، والخاصة بعدم منح المساعدات الاجتماعية إلى المقيمين في النمسا حتى بعد مرور خمس سنوات.

ويعتزم مستشار النمسا الحصول على المقترحات الثمينة من طالبي اللجوء عند دخوله البلاد لأول مرة، حتى يتم تمويل المصاريف وتمويل إقامة اللاجئين، حتى يتم تحديد إذا كانوا سيحصلون على اللجوء من عدمه.

وأشار نيهامر الى ان بلاده سوف تعمل على استقبال العمالة المهرة، اما بالنسبة لطالبي اللجوء المرفوضين سيتم وضعهم في معسكرات داخلية لحين نقلهم الى مراكز لجوء في بلدان ثالثة خارج دول الاتحاد الأوروبي .

الأمم المتحدة: عبور 186 ألف مهاجر الى أوروبا في 2023 منهم 102 ألف خرجوا من تونس



قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إن حوالي 186 ألف شخص وصلوا بالفعل إلى أوروبا عبر البحر المتوسط خلال عام 2023. وقالت المفوضية في بيان لها إنه تم تسجيل حوالي 130 ألف شخص في إيطاليا، بزيادة قدرها 83 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأضافت أن أكثر من 2500 شخص فقدوا أو توفوا منذ بداية العام حتى 24 سبتمبر الماضي. فيما ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن هناك أكثر من 2700 قتيل ومفقود. وقالت مينيكديويلا، إن أكثر من 102 ألف شخص حاولوا عبور البحر المتوسط من تونس، أي بزيادة قدرها 260 في المئة عن العام الماضي. وقد حاول أكثر من 45 ألف شخص العبور من ليبيا، بالإضافة إلى إيطاليا، فإن القوارب توجهت أيضاً إلى اليونان وإسبانيا وقبرص ومالطا. وتسببت الزيادة الحادة في أعداد المهاجرين مؤخراً في حدوث توترات داخل الاتحاد الأوروبي بشأن التدابير الرامية إلى الحد منها.



المفوض السامي لشئون اللاجئين: خطة "منع القوارب البريطانية" لا تختلف عن "بناء الجدار العازل الأمريكي" سياسات بريطانيا وأمريكا ضد الهجرة "زائفة" والسياسيون يستغلون "الهجرة" فى الانتخابات

قال فيليبو غراندى المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، أن سياسة بريطانيا ضد الهجرة، والخاصة بوقف القوارب فى بحر المانش، هو "رد زائف" على قضايا الهجرة. وأكد غراندى أن المهاجرين "أهداف ثابتة"، مؤكدا أن قضية الهجرة، فى بريطانيا وأمريكا، تتعلق "بالانتخابات"، حيث يوجد ضغوط من الناخبين بشأن قضايا الهجرة فى البلدين، حيث يقوم السياسيون بتغذية الظاهرة، عبر مجموعة كاملة من الأخبار المزيفة. وقال غراندى فى تصريحات صحفية "المهاجرون واللاجئون أهداف سهلة. ومن الأقل إثارة وجاذبية، ونحن بحاجة إلى أن نشمر عن سواعدنا ونعمل على حل هذه القضايا". وأكد غراندى أن خطة سوناك رئيس وزراء بريطانيا "أوقفوا القوارب"، لا تختلف عن سياسة ترامب الأمريكية "بناء جدار"، فكلاهما ردود زائفة لا تعالج قضية الهجرة ولا مشكلة الوافدين.



إيطاليا تعلن عن خطة إقتصادية لمكافحة الهجرة غير النظامية فى 23 دولة إفريقية

أعدت إيطاليا خطة إقتصادية لمكافحة الهجرة غير النظامية من القارة الأفريقية، تسمى خطة ماتي. الخطة التى سميت على اسم انريكو ماتي مؤسس شركة النفط "إيني"، تسعى للعمل داخل القارة الإفريقية، وهو ما يحسن الأوضاع الإقتصادية، ويسمح بالعمل داخل القارة الأفريقية والتى كانت ساحة لروسيا والصين وتركيا بلا منازع. ومن المتوقع أن تعلن جورجيا ميلونى، رئيس وزراء إيطاليا عن خطتها الأسبوع المقبل، حيث سيتم تقديم الخطة إلى مجموعة من القادة من 23 دولة أفريقية، بما فى ذلك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي، ورئيسة الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين، وذلك فى قصر ماداما مقر "مجلس الشيوخ الإيطالي". وتنص الخطة، على جعل إيطاليا مركزا للطاقة، نظرا للأزمة الأوروبية الأليمة التى تطورت فى أعقاب الحرب الأوكرانية الروسية، حيث تبحث أوروبا الابتعاد عن الاعتماد شبه الكامل على الغاز الروسي. وتواجه ميلونى انتقادات داخلية بسبب إعلانها الخطة فى "القصر التاريخي"، إلا ان المؤيدين لها، ينظرون الى الخطة باعتبارها تدخل أوروبي مهم.



إيطاليا تعلن وفاة مهاجر قرب شاطئ صقلية



أعلنت مصادر أمنية إيطالية وفاة مهاجر، بالقرب من شاطئ تابع لمحافظة أجزيننتو الصقلية. وأضافت المصادر، أن أكثر من 60 مهاجراً تمكنوا من الوصول بشكل مستقل إلى الشاطئ بعد غرق السفينة التى كانت تقلهم". وقالت المصادر الأمنية، إن "سفينة (جيو بارينتس) التابعة لمنظمة (أطباء بلا حدود)، أنقذت عملية إنقاذ جديدة شملت 68 شخصاً كانوا على متن ثلاثة قوارب مكتظة، مصنوعة من الألياف الزجاجية"، كان من بينهم خمسة أطفال وامرأة حامل، لا يرندى أحد منهم "سترة نجاة".

بريطانيا وإيطاليا يتفقان على تمويل مشروع مساعدة المهاجرين فى تونس



اتفق رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك مع نظيره الإيطالية جورجيا ميلونى على المشاركة فى تمويل مشروع لمساعدة المهاجرين فى تونس على العودة إلى أوطانهم. جاء ذلك خلال زيارة سوناك إلى روما حيث أشاد بنهج ميلونى فى التصدي للهجرة غير النظامية، حيث تعهد الزعيمان بوقف تدفق قوارب المهاجرين على شواطئ بلديهما. واتفق الزعيمان على تمويل مشروع للمساعدة فى إعادة المهاجرين الموجودين فى تونس، باعتبارها بلد المغادرة، طوعا الى بلدانهم الأصلية، بالإضافة الى تكثيف الجهود لمكافحة مهربي البشر. كان رئيس الوزراء البريطني قد شبه نظيره الإيطالية، برئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر، قائلاً إن هناك حاجة إلى بعض من «راديكالية» المرأة الحديدية لمعالجة الهجرة غير النظامية.

وقال سوناك، إذا لم نعالج هذه المشكلة، فإن الأعداد ستزداد، وسوف تتدهور بلداننا وقدرتنا على مساعدة من هم فى أمس الحاجة فعلاً إلى مساعدتنا، مشيراً إلى الاتفاق المبرم مع ألبانيا، والذي يتيح ترحيل الألبان الذين يصلون إلى المملكة المتحدة على متن قوارب صغيرة، مؤكداً دور الاتفاق فى خفض أعداد الألبان المهاجرين بنسبة 90%. كانت ميلونى قد عقدت اتفاقاً مع ألبانيا، يهدف الى إنشاء مركزين لإيواء طالبي اللجوء الذين يعترضهم خفر السواحل الإيطالي فى البحر، إلا أن الاتفاق قد أثار انتقادات فى كلا البلدين، ومنعت المحكمة الدستورية الألبانية مؤقتاً تصديق المشرعين عليه.

حقوقيون تونسيون يطالبون بتطوير استراتيجية مكافحة الهجرة



طالب حقوقيون وسياسيون تونسيون بتطوير استراتيجية مكافحة الهجرة غير الشرعية، بحيث لا يتم التعامل معها أمناً فقط، حيث تحتاج الظاهرة إلى التعامل معها من منظور اجتماعي واقتصادي وسياسي. كانت الحكومة التونسية، قد أعلنت عن اتفاقها مع إيطاليا والاتحاد الأوروبي، في إطار البعد الأمني فقط، وهو ما اعتبره السياسيون، أمراً غير كافٍ لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأن هناك ضرورة لتنفيذ المشاريع في الداخل لدعم استقرار الشباب في تونس.

من جانبه أكد الباحث السياسي التونسي، منذر ثابت، أن البعد الأمني هو الذي يسيطر على المساحة الأكبر من استراتيجية مكافحة الهجرة في الاتفاق التونسي الإيطالي، باعتبار أن الأمن هو الحل السريع، في ظل وجود تهديدات أمنية يمكن أن تكون ضمن موجات المهاجرين غير الشرعيين.

وأضاف: هناك أشكالية في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول شروط معالجة الظاهرة. واتفق معه المحلل السياسي التونسي باسل ترجمان إن دول الاتحاد الأوروبي اختزلت مكافحة الهجرة غير الشرعية في تونس بالحل الأمني لمواجهة قضية الهجرة، والذي ثبت فشله على مدار السنوات الماضية، مشدداً على أن الحلول الأمنية أدت إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في تونس، لأن تلك الحلول لا تقوم على قبول الشروط الأوروبية التي أرادت أن يتم دفع المهاجرين الأفارقة وإسكانهم في مجتمعات عدد من الدول منها تونس وليبيا.

وطالب باسل، بضرورة وجود حلول اقتصادية واجتماعية تضمن ألا تكون هناك حاجة لهؤلاء بالهجرة إلى أوروبا خارج الأطر النظامية، من خلال وضع آليات لإعطاء المهاجرين إمكانيات العيش بكرامة في أوطانهم والتخلي عن الحلول الأمنية في هذا السياق.

الجدير بالذكر أن قادة دول الاتحاد الأوروبي كانوا قد بحثوا في بروكسل اتفاقاً مع تونس، يهدف إلى مكافحة الهجرة وضبط شبكات المهربين، ويشمل الاقتراح الأوروبي منح تونس مساعدة مالية طويلة الأمد بقيمة 900 مليون يورو، و150 مليوناً يتم صرفها فوراً في الميزانية، وحزمة بقيمة 105 ملايين يورو لإدارة الهجرة، وقوارب وادارات نقالة وكاميرات وعربات، لتعزيز ضبط حدودها البرية والبحرية.

تونسيون يتظاهرون ضد المهاجرين ويعتبرونهم "تهديداً على أمن صفاقس"

تظاهر مئات الأشخاص في صفاقس التونسية ضد انتشار مهاجرين غير نظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء في مدينتهم التي تشكل نقطة انطلاق رئيسية للهجرة غير الشرعية من تونس نحو أوروبا.

وهتف متظاهرون تجمعوا أمام مقر الولاية: «رجع صفاقس»، وذلك تلبيةً لدعوة حركة «سبب التروتوار» المحلية، والتي تؤكد أن وجود المهاجرين غير الشرعيين يعد تهديداً لأمن سكان صفاقس".

كان الرئيس التونسي قيس سعيد في 21 فبراير الماضي، قد انتقد الهجرة غير القانونية، معتبرها تهديداً ديموغرافياً لبلاده، وهو ما رفضته المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وقتها، واصفة خطابه بأنه «خطاب الكراهية والترهيب ضد المهاجرين».

ويأتي معظم المهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس للهجرة سراً عبر البحر إلى أوروبا من بوابة السواحل الإيطالية القريبة.



ليبيا تعيد 323 مهاجراً إلى نيجيريا



أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في وزارة الداخلية الليبية، إعادة 323 مهاجراً نيجيرياً دخلوا البلاد بصورة غير قانونية إلى بلادهم، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة.

وقالت السلطات الليبية أنه تم إعادة 163 مهاجراً من الجنسية النيجيرية من مطار معيتيقة الدولي، بينهم 107 نساء و51 رجلاً وخمسة أطفال، بالإضافة إلى 160 نيجيرياً من مطار بنينا الدولي في بنغازي..

وبموجب اتفاق وقعته قيادات غرب ليبيا وجنوبها وشرقها عام 2023، أصبح جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية مسؤولاً عن إدارة عمليات الترحيل بصورة موحدة.

كان 9370 شخصاً قد تلقوا مساعدة من المنظمة الدولية للهجرة العام الماضي للعودة طوعاً إلى بلادهم الأصلي، بعد 11200 في عام 2022.

وتقول المنظمة الدولية للهجرة إن البيانات التي جمعتها الأمم المتحدة بين مايو ويونيو 2023، تشير إلى وجود أكثر من 700 ألف مهاجر على الأراضي الليبية..

إحالة أعضاء عصابة "شريفة هانم" للمحاكمة بتهمة تهريب المهاجرين في القاهرة



أحالت نيابة شرق القاهرة الكلية 5 متهمين إلى محكمة الجنايات لإتهامهم بتأسيس شبكة (شريفة هانم) لتهريب المهاجرين إلى إيطاليا.

ونصت التحقيقات على اتهام التشكيل العصابي، بارتكاب جريمة عابره للحدود، من خلال الكسب غير مشروع لمبالغ مالية من المهاجرين بطريقة غير شرعية، من خلال تدبير سبل انتقالهم من مصر إلى إيطاليا.

وقد أكدت التحقيقات انضمام المتهمون إلى إجرامية منظمة دولية أسسها المتهم الأول بطريقة غير مشروعة من مصر إلى إيطاليا من أجل الحصول على مكاسب مالية.

ووجهت النيابة اتهاماتها بتقاضي أموال وتنظيم رحلات سفر غير مشروع إلى المتهمين الخمسة، بصفاتهم، فيما وجهت تهمة تنظيم التشكيل العصابي إلى المتهم الأول.

ووفقاً للقانون المصري، فإن تهمة تهريب المهاجرين يواجه أصحابها أحكاماً قضائية بالسجن مع دفع غرامات مالية تصل إلى 500 ألف جنيه، فضلاً عن رد قيمة المستحقات المالية التي جمعوها جراء عملهم.

بعد بناء سياج حديدي.. جماعة الكترونية في ولاية تكساس تدعو لمسيرات رافضة للمهاجرين الاثنيين المقبل



بدأت ولاية تكساس الأمريكية تصعيداً ضد المهاجرين غير النظاميين، ففي الوقت الذي تؤكد فيه حكومة الولاية على رفضها استقبال المهاجرين، فقد دعت مجموعة "الكترونية" من مواطني الولاية إلى التوجه إلى حدود ولاية تكساس لمنع عبور المهاجرين من المكسيك. المجموعة الكترونية أعلنت عن نفسها بهاشتاغ "اطردوا المهاجرين خارجاً" على تطبيق تليجرام الالكتروني، يؤيدها 1600 متابع، واصفين أنفسهم بأنهم "جيش الله". وقد أعلنت المجموعة عن مسيرتها ابتداءً من فيرجينيا إلى كاليفورنيا واريزونا وصولاً إلى تكساس، حيث يتم عقد 3 مسيرات في يوم 3 فبراير.

ونفت المجموعة كونها قافلة مسلحة، حيث أكدت عبر صفحتها الكترونية، على رفضها لحمل السلاح، وانه جماعة سلمية ترفض عبور الحدود، وان مسيراتها يوم 3 فبراير هي مسيرات سلمية تهدف إلى وقف الهجرة غير الشرعية وإغلاق الحدود دون تحديد الطريقة التي ستأخذها لتنفيذ خطتها.

كانت ولاية تكساس قد دخلت في مواجهة مع الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة، بعد أن قامت بتركيب أسلاك شائكة في حديقة على ضفة نهر ريو غراندي، كان المهاجرون يستخدمونها في رحلة عبورهم.

وتعتبر قضية الهجرة غير الشرعية من أبرز القضايا المثارة سياسياً في أمريكا حالياً بعد أن تخطت أعداد المهاجرين أعداداً قياسية، حيث تم تقدير عددهم 300 ألف شخص خلال عام 2023.

خوفاً من تأثير أعداد المهاجرين في تقسيم الدوائر الانتخابية مشروع قانون أمريكي جديد يرفض "إدراجهم في عملية التصويت"

شارك السيناتور الأمريكي كيفن كريمر، في ولاية نيودلهي الأمريكية في تقديم قانون التمثيل المتساوي، والذي يسعى لرفض استخدام الهجرة غير الشرعية كأداة للتأثير على تقسيم دوائر الكونجرس وأصوات الهيئة الانتخابية.

ويتناول مشروع القانون إدراج المهاجرين غير الشرعيين في عملية فرز أصوات مناطق الكونجرس وأصوات الهيئة الانتخابية، مع تسليط الضوء على احتمال وجود قوة سياسية غير متناسبة، ومطالبة مكتب الإحصاء بالإبلاغ علناً عن بعض البيانات الديموغرافية، مما يضمن الشفافية واتخاذ القرارات المستنيرة.

وتعتبر قضية الهجرة غير الشرعية، واحدة من أهم القضايا المثارة في أمريكا خلال إدارة بايدن، بسبب خوف الأحزاب من تأثير زيادة أعداد المهاجرين في تقسيم الكونجرس والهيئة الانتخابية، حيث يتم تحديد عدد دوائر الكونجرس لكل ولاية باستخدام التعداد كانت إدارة الهجرة والجمارك، قد أشارت إلى ارتفاع عدد غير المحتجزين بنسبة 30.3% من 4.7 مليون غير مواطن عام 2022، إلى 6.2 مليون غير مواطن عام 2023.

وقال كريمر: "إن رفض إدارة بايدن تأمين الحدود الجنوبية ثم السماح للمهاجرين غير الشرعيين بالدخول غير المقيد إلى الولايات المتحدة له آثار بعيدة المدى، تتجاوز بكثير مجرد الأشياء التي نفكر فيها على السطح". "التعداد هو أساس التمثيل في نظامنا السياسي، وأي تعداد يمكن أن يشمل غير المواطنين في عدد التقسيم هو أمر مقلق حقاً بالنسبة لي، ويجب أن يكون كذلك بالنسبة لجميع سكان داكوتا الشمالية.

وأضاف: لا يمكن للمهاجرين غير الشرعيين وغير المواطنين التصويت ولا ينبغي استخدامهم كبيدق بينما يعيد الديمقراطيون تقسيم الدوائر في ولايات مختلفة، ويجب على التعداد السكاني لدينا أن يحصي الأمريكيين وغير الأمريكيين، ولكن يجب أن يميز بينهم أيضاً.

ويتطلب التشريع الجديد، من مكتب الإحصاء إدراج سؤال الجنسية في التعدادات المستقبلية، مما يعزز فهم ديموجرافية سكان الولايات المتحدة والتمييز بين المواطنين وغير المواطنين لأغراض التقسيم ويحظر إحصاء غير المواطنين في التقسيم للكونجرس والكلية الانتخابية، وهو ما سيضمن أن المواطنين الأمريكيين فقط هم من يؤثر على التمثيل.

قاد هذا التشريع السيناتور الجمهوري الأمريكي بيل هاجرتي، عن ولاية تينيسي، و19 من أعضاء مجلس الشيوخ في مختلف الولايات.

ولاية أوكلاهوما الأمريكية ترسل حرسها الوطني إلى "تكساس" لصد المهاجرين



أعلن كيفين ستيت، حاكم ولاية أوكلاهوما، عن إرسال الحرس الوطني بالولاية إلى ولاية تكساس للمساعدة في مشاكل مراقبة الحدود الواقعة بين الولايات المتحدة والمكسيك.

وقال حاكم الولاية، هناك 28 منفذ دخول، وينص القانون الفيدرالي على أنه من غير القانوني الدخول إلى أي مكان غير نقاط الدخول هذه".

جاء ذلك بعد دعوة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، للولايات التي يرأسها الجمهوريون، إلى التعاون معاً لمكافحة مشكلة الهجرة غير النظامية على طول الحدود الجنوبية، متهماً الرئيس بايدن بالفشل في التعامل مع القضية.

حيث تعهد 25 حاكم ولاية، من التابعين للحزب الجمهوري تقديم الدعم إلى ولاية تكساس في رفضها للمهاجرين.

كان ترامب قد دعا الولايات الأمريكية إلى نشر حراسها في تكساس لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين وإعادة تدويرهم عبر الحدود». وأعلنت جمعية الحكام الجمهوريين في بيان: «نحن نتضامن مع زميلنا الحاكم جريج أوبوت، وولاية تكساس في استخدام كل أداة واستراتيجية، بما في ذلك الأسوار الشائكة، لتأمين الحدود».

البحرية المغربية تنتشل جثث 5 مهاجرين



انتشلت البحرية المغربية جثث 5 مهاجرين من السنغال، وأنقذت 189 آخرين، بعدما انقلب قارب كانوا يستقلونه قبالة ساحل الكركرات في الصحراء. وقال مصدر عسكري أن 11 مهاجراً نقلوا في حالة حرجة إلى ميناء الداخلة في الصحراء. وأضاف المصدر أن مركب المهاجرين انطلق «من بلد يقع جنوب المملكة»، محاولاً الوصول إلى جزر الكناري في إسبانيا، قبل أن يواجه وضعية صعبة قبالة الكركرات. وأوضح أن المهاجرين الذين جرى إنقاذهم، وبينهم امرأة، نُقلوا الأحد إلى ميناء الداخلة وجرى تسليمهم إلى الدرك الملكي من أجل القيام بالإجراءات الإدارية الجاري بها العمل". كان 13 مهاجراً على الأقل لقوا مصرعهم خلال شهر يوليو الماضي وحده، بسبب غرق زوارقهم قبالة السواحل المغربية، كان من بينهم 5 مغاربة. وشهدت السواحل المغربية ارتفاع محاولات الهجرة من سواحل شمال غربي أفريقيا وسواحل المغرب والصحراء إلى أوروبا منذ بداية يونيو الماضي، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بالإبلاغ بانتظام عن غرق مراكب هجرة في المياه المغربية والإسبانية والدولية. وفي سياق متصل، تعرضت وحدة مراقبة الساحل جنوب غربي مدينة الدخيلة قارباً على متنه 110 مهاجر سنغالي من بينهم 20 قاصراً وامرأة، كان قد خرج من السواحل السنغالية في سبتمبر الماضي، حيث تم إنقاذهم وتقديم العلاج لهم، وتسليمهم إلى الدرك الملكي.

